

عنوان البحث

أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز التنمية المستدامة في
المملكة العربية السعودية (شركة الاتصالات السعودية نموذجا)

إعداد الطالب/ أحمد حسين أحمد

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2025

فهرس المحتويات

3.....	مقدمة:
5.....	مشكلة الدراسة:
6.....	أهمية الدراسة:
7.....	أهداف الدراسة:
8.....	تساؤلات الدراسة
9.....	الدراسات السابقة:
13.....	المنطلقات النظرية للدراسة:
13.....	المنهجية وطرق البحث:
15.....	أدوات الدراسة:
15.....	حدود الدراسة:
16.....	المراجع:

مقدمة:

تُعد التنمية المستدامة من المفاهيم المحورية التي أصبحت تشكّل الإطار المرجعي للسياسات التنموية في العالم المعاصر، إذ تجاوزت كونها مجرد هدف اقتصادي لتصبح رؤية شاملة تجمع بين متطلبات النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي وحماية البيئة. وقد تطورت فكرة الاستدامة لتستجيب للتحديات العالمية المتزايدة مثل تغيّر المناخ، ونضوب الموارد، والاختلالات الاجتماعية، مما جعلها مبدأً أساسيًا في إدارة المجتمعات الحديثة. ومن هذا المنطلق، تبنت الأمم المتحدة أجندة التنمية المستدامة 2030 التي وضعت مجموعة من الأهداف العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المتوازنة والعادلة بين الدول والمجتمعات، الأمر الذي عزّز من أهمية البحث عن آليات فعّالة لتنفيذ تلك الأهداف على المستوى الوطني.

وفي ظل هذه التحولات، أدركت الحكومات أن بلوغ أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقه من خلال الجهود الحكومية المنفردة، بل يستلزم شراكة متكاملة بين مختلف مكونات المجتمع، وعلى رأسها القطاع الخاص. فقد أظهرت التجارب أن الدور الحكومي التقليدي في تمويل وتنفيذ المشروعات العامة يواجه تحديات متعددة تتعلق بالقدرات التمويلية والإدارية، مما يستدعي توسيع دائرة الفاعلين في التنمية ليشمل القطاع الخاص كشريك رئيسي في التخطيط والتنفيذ والإدارة. وبهذا المفهوم، لم تعد الدولة وحدها مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة، بل أصبحت جهة منظّمة وممكنة تضع الأطر التي تسمح بمشاركة فعّالة للقطاع الخاص في دعم التنمية.

لقد برزت الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnership) كأحد أبرز النماذج الحديثة التي تستجيب لهذا التوجه العالمي، فهي تمثل علاقة تعاونية طويلة الأمد بين الحكومة والقطاع الخاص تهدف إلى تنفيذ مشروعات تنموية وخدمات عامة بطريقة تحقق الكفاءة الاقتصادية والاستدامة المالية. وتستند هذه الشراكة إلى مبدأ تقاسم المسؤوليات والمخاطر والعوائد بين الطرفين، بحيث يساهم القطاع الخاص بخبراته الفنية وإمكاناته المالية والإدارية، بينما يتولى القطاع العام مهام التنظيم والرقابة وتوفير البيئة القانونية الداعمة. ومن ثم، تشكل الشراكة وسيلة عملية لتحقيق التوازن بين المصلحة العامة ومتطلبات الكفاءة الاقتصادية.

وقد أثبتت التجارب الدولية في هذا المجال أن الشراكات بين القطاعين تمثل أداة فاعلة لتحسين كفاءة الخدمات العامة وتسريع تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى. ففي العديد من الدول المتقدمة، مثل المملكة المتحدة وكندا وأستراليا، أسهم هذا النموذج في تطوير مشروعات البنية التحتية والنقل والطاقة والتعليم والصحة، عبر إشراك القطاع الخاص في مراحل التصميم والتمويل والتشغيل. كما ساعدت هذه التجارب على خفض تكاليف التشغيل وتحسين مستوى الخدمات، إلى جانب نقل المعرفة والخبرة الإدارية من القطاع الخاص إلى الأجهزة الحكومية.

وفي المقابل، تبنت الدول النامية هذا النموذج لتجاوز القيود التمويلية التي تعيق تنفيذ مشروعاتها التنموية الكبرى، فأتاح لها نظام الشراكة جذب الاستثمارات الخارجية وتحقيق الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية والإدارية. كما ساهمت هذه الشراكات في تحقيق العدالة المكانية في التنمية، من خلال توسيع نطاق الخدمات العامة لتشمل المناطق الأقل نموًا، مما عزز من تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية في آن واحد.

ويُعد نجاح الشراكة بين القطاعين مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بوجود بيئة تشريعية وتنظيمية متكاملة تقوم على مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة. فوضوح الأدوار والمسؤوليات بين الطرفين، ووجود آليات رقابة فعالة، يساهمان في تعزيز الثقة المتبادلة ويحدان من المخاطر التشغيلية والمالية. كما أن تبني معايير دولية في التعاقد والرقابة يساعد في ضمان استدامة هذه الشراكات واستمراريتها على المدى الطويل، مما يجعلها أحد الأعمدة الرئيسة في تحقيق التنمية الشاملة.

وفي هذا السياق العالمي، برزت المملكة العربية السعودية كإحدى الدول التي اتخذت خطوات استراتيجية لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن رؤيتها الطموحة 2030. فقد أدركت القيادة السعودية أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إعادة تعريف دور الدولة من جهة مزودة للخدمات إلى جهة مُمكنة ومحفزة للاستثمار، بما يتيح للقطاع الخاص المشاركة بفاعلية في تنفيذ المشروعات الوطنية

الكبرى. ومن هنا جاءت الشراكة كخيار استراتيجي لتعزيز النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، ورفع كفاءة الأداء الحكومي.

وقد تجسّد هذا التوجه في إنشاء المركز الوطني للتخصيص وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية التي تضبط العلاقة بين القطاعين، بما يضمن تحقيق الكفاءة التشغيلية وحماية المصلحة العامة في آن واحد. وأسهمت هذه الإصلاحات المؤسسية في تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين بالمشروعات الحكومية، خاصة في قطاعات البنية التحتية والطاقة المتجددة والنقل والرعاية الصحية والتعليم. كما ساعدت على توجيه الموارد المالية نحو الأولويات الوطنية، وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.

وشهدت المملكة في السنوات الأخيرة توسعًا كبيرًا في مشروعات الشراكة، التي أصبحت تمثل ركيزة أساسية في دعم التنمية المستدامة. فهذه المشروعات لا تقتصر على البعد الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتشمل الأبعاد الاجتماعية والبيئية، مثل تحسين جودة الحياة، وتوفير فرص العمل، وتحقيق كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. ومن خلال هذا النهج المتكامل، أصبحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة نموذجًا رائدًا في تحقيق التنمية المستدامة القائمة على التكامل بين القدرات الحكومية والخاصة في إطار من الشفافية والحوكمة والفعالية.

مشكلة الدراسة:

تُعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى الركائز الأساسية التي تستند إليها الدول الحديثة في تنفيذ استراتيجياتها التنموية، غير أن تطبيق هذا النموذج في السياق المحلي لا يخلو من التحديات المرتبطة بمدى توافقه مع الخصوصيات الاقتصادية والإدارية والمؤسسية لكل دولة، ففي الوقت الذي أثبتت فيه الشراكات فاعليتها في العديد من الاقتصادات المتقدمة، ما زال مدى تأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة داخل الدول النامية ومنها المملكة العربية السعودية- موضوعًا يستدعي دراسة معمقة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية المحلية.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة لتفعيل الشراكة بين القطاعين في ضوء رؤية 2030، فإن الدراسات الأكاديمية التي تناولت العلاقة المباشرة بين الشراكة وأهداف التنمية المستدامة ما زالت محدودة ومتفرقة. فغالبية البحوث ركزت على الجوانب الاقتصادية أو التنظيمية للشراكات، دون أن تقدم تحليلاً متكاملاً لمدى انعكاس هذه الشراكات على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أن معظم الدراسات السابقة اعتمدت مقاربات وصفية أو تحليلية عامة، ولم تتناول بشكل كافٍ الأثر الفعلي للشراكة على كفاءة الأداء التنموي في البيئة السعودية.

من هنا تتجلى الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى سدّها، والمتمثلة في غياب تحليل منهجي شامل يربط بين ممارسات الشراكة في المملكة ومستوى تحقيق التنمية المستدامة. فبينما تتوافر مؤشرات كمية ونوعية عن حجم الشراكات ومجالاتها، لا تزال المعرفة العلمية محدودة بشأن مدى تأثير هذه الشراكات في تحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، ومدى قدرة النموذج السعودي في الشراكة وخاصة في شركة الاتصالات السعودية - (STC) على تحقيق استدامة حقيقية تتجاوز البعد المالي إلى الأثر المجتمعي والمؤسسي طويل المدى.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من جانبين هما:

أولاً: الأهمية النظرية

تتبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من كونها تسهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بعلاقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتنمية المستدامة، من خلال تقديم منظور تكاملي يربط بين المفهومين في سياق وطني يتسم بخصوصية اقتصادية ومؤسسية واضحة. فبينما ركزت أغلب الدراسات السابقة على تحليل الشراكة باعتبارها أداة تمويلية أو آلية لتحسين كفاءة الخدمات العامة، فإن هذه الدراسة تسعى إلى توسيع الإطار النظري ليشمل دور الشراكة كآلية لتحقيق الاستدامة بمختلف أبعادها. كما تقدم الدراسة

إضافة معرفية تتمثل في بناء تصور علمي لمدى إسهام الشراكة في تحقيق الأهداف التنموية لرؤية المملكة 2030، بما يثري النقاش الأكاديمي حول النماذج الوطنية في تطبيقات الشراكات التنموية.

علاوة على ذلك، تمثل هذه الدراسة جسراً معرفياً بين الحقول العلمية المرتبطة بالإدارة العامة، والاقتصاد، والتنمية المستدامة، إذ تجمع بين الجوانب النظرية للتحليل المؤسسي ومبادئ الإدارة الحديثة في إطار تنموي مستدام. كما تسهم في سد فجوة معرفية تتعلق بندرة البحوث التي تناولت العلاقة التفاعلية بين الشراكة والاستدامة في البيئات الخليجية والعربية، مما يجعل نتائجها ذات قيمة علمية يمكن البناء عليها في دراسات لاحقة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

تتجلى الأهمية التطبيقية للدراسة فيما يمكن أن تقدمه من توصيات عملية تسهم في دعم صنّاع القرار في المملكة العربية السعودية لتعزيز فعالية الشراكة بين القطاعين في تحقيق التنمية المستدامة. فمن خلال تحليل أثر الشراكة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يمكن توجيه السياسات العامة نحو آليات أكثر كفاءة في إدارة الموارد وتحقيق التوازن بين متطلبات النمو والعدالة والاستدامة. كما يمكن أن تساعد نتائج الدراسة الجهات المعنية -مثل المركز الوطني للتخصيص والوزارات القطاعية- في تطوير الأطر المؤسسية والقانونية الداعمة للشراكات وتحسين أنظمة المتابعة والتقييم.

وتكمن القيمة التطبيقية أيضاً في إمكانية الاستفادة من النتائج في تحسين ممارسات التخطيط والتنفيذ لمشروعات الشراكة بما يعزز الأثر التنموي طويل المدى. فالدراسة لا تسعى فقط إلى قياس الأثر الحالي، بل إلى اقتراح مداخل تطويرية تُمكن من توجيه الشراكات نحو تحقيق أهداف رؤية 2030 والاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة العالمية. وبذلك تُسهم الدراسة في دعم التحول المؤسسي في المملكة نحو نموذج تنموي متكامل يجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأثر الفعلي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز مسار التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال استقصاء العلاقة بين ممارسات الشراكة ومستوى التقدم في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. وتسعى الدراسة إلى تقديم فهم علمي متكامل لطبيعة الدور الذي تؤديه هذه الشراكات ضمن

الإطار الوطني لرؤية المملكة 2030، باعتبارها أحد المحركات الرئيسة للتحول الاقتصادي والإداري في الدولة، مع تطبيق الدراسة على شركة الاتصالات السعودية (STC) بوصفها نموذجًا تطبيقيًا يمثل أحد أبرز صور الشراكة الفاعلة بين القطاعين في مجال الاتصالات والخدمات الرقمية.

وتتمثل الأهداف التفصيلية للدراسة فيما يأتي:

1. تحليل الإطار المؤسسي والتنظيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية، وتقييم مدى توافقه مع مبادئ الحوكمة والاستدامة المعتمدة عالميًا.
2. دراسة أثر الشراكة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال قياس مساهمتها في رفع كفاءة الاستثمار، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين إدارة الموارد العامة، مع التركيز على تجربة شركة الاتصالات السعودية (STC) .
3. تحليل البعد الاجتماعي للشراكة من حيث دورها في تحسين جودة الخدمات العامة، وتوسيع فرص العمل، وتعزيز العدالة في توزيع التنمية بين المناطق.
4. تقييم الأثر البيئي للشراكة من خلال بحث مدى إسهامها في دعم المشروعات الصديقة للبيئة، وتشجيع الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة والإدارة المستدامة للموارد.
5. استكشاف التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة، واقتراح سبل عملية لتعزيز فعاليتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
6. تقديم نموذج تحليلي متكامل يربط بين أبعاد الشراكة وأهداف التنمية المستدامة، يمكن الاستفادة منه في دعم صنع القرار وتوجيه السياسات العامة المستقبلية في المملكة، مع إمكانية تعميم نتائجه على قطاعات أخرى انطلاقًا من نموذج شركة الاتصالات السعودية (STC) .

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الرئيسة والفرعية التي توضح طبيعة العلاقة بين الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

في المملكة العربية السعودية، مع تطبيق ذلك على نموذج شركة الاتصالات السعودية (STC) بوصفها إحدى أبرز صور الشراكة الفاعلة بين القطاعين.

السؤال الرئيس:

ما أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية التي تسهم في تفكيك أبعاد المشكلة البحثية وتوضيحها، وذلك على النحو الآتي:

• ما مدى إسهام الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة في المملكة، مع التركيز على نموذج شركة الاتصالات السعودية (STC)؟

• كيف تؤثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، من خلال تجربة شركة الاتصالات السعودية (STC)؟

• إلى أي حد تسهم هذه الشراكات في تحقيق الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة في المملكة، من واقع الممارسات البيئية لشركة الاتصالات السعودية (STC)؟

• ما أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في سياق تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات؟

• ما المتطلبات والسياسات اللازمة لتفعيل دور الشراكات المستقبلية بما يضمن تحقيق رؤية المملكة 2030 في مجال التنمية المستدامة، استنادًا إلى الدروس المستفادة من نموذج شركة الاتصالات السعودية (STC)؟

الدراسات السابقة:

دراسة (جنيدي 2025) بعنوان " أثر الشراكة بين القطاع العام والخاص على تحقيق التنمية المستدامة

" بالتطبيق على الهيئة العامة للرعاية الصحية " .

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالتطبيق على الهيئة العامة للرعاية الصحية بمحافظة الإسماعيلية . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة عشوائية مكونة من (139) مفردة من عملاء الهيئة العامة للرعاية الصحية. وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS من خلال تطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل الانحدار المتعدد، وتحليل التباين (ANOVA)، بالإضافة إلى اختبار معامل كرونباخ ألفا للتحقق من صدق وثبات الأداة. وأظهرت النتائج وجود قصور في أبعاد الشراكة بين القطاعين العام والخاص داخل الهيئة محل الدراسة، نتيجة ضعف جوانب التخطيط والتنظيم والكفاءة والجودة والتمويل والاستدامة، كما تبين وجود قصور في مستوى التنمية المستدامة بالهيئة. وقد اختتمت الدراسة بمناقشة النتائج واستخلاص دلالاتها النظرية والتطبيقية، مع تقديم عدد من التوصيات والمقترحات المستقبلية لتعزيز فاعلية الشراكات في دعم التنمية المستدامة.

دراسة (على 2025) بعنوان " تحليل محددات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق " .

يهدف هذا البحث الى التأكيد على أهمية إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص في العراق، فبعد أن أخفق القطاع العام في قيادة عملية التنمية بمفرده، تزايدت القناعة بأهمية المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في عملية الاستثمار والإنتاج والتشغيل تعود أهمية البحث الى حاجة العراق الماسة إلى تحقيق الشراكة بين القطاعين الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال تفعيل دور القطاع الخاص لخلق بيئة أعمال ملائمة للاستثمار، وأنهاء احتكار القطاع العام للنشاط الاقتصادي من خلال إعادة بناء دور القطاع الخاص التنموي ليكون تكاملياً مع القطاع العام، وهذه الدعوة يجب ان تشكل ركنا اساسيا من اركان أي استراتيجية بعيدة المدى للتغيير الاقتصادي الجذري

توصل البحث الى استنتاج رئيسي مفاده محدودية مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق بسبب هيمنة التوجه الريعي على القطاع العام وضعف اهتماماته بقطاعات الإنتاج، وهيمنة سلوك المضاربة والابتعاد عن سلوك المستثمر النموذجي لدى القطاع الخاص

في العراق واوصت الدراسة بان توسيع مجالات الشراكة في العراق يستلزم تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الإنتاجي بما يسهم في رفع مساهمة القطاعات السلعية والخدمية في الناتج المحلي ويقلل من الاعتماد على صادرات النفط الخام.

دراسة (الحمد واللافي 2025) بعنوان " أثر الشراكة بين القطاع العام والخاص في الاستدامة لشركات الطيران الأردنية".

هدفت هذه الدراسة البحثية إلى استكشاف تأثير الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) على استدامة شركات الطيران الأردنية ولتحقيق أهداف البحث، استخدمت أساليب وصفية وتحليلية. وأجريت الدراسة على مجتمع اشتمل (324) مديرا ومديرة في شركات الطيران في الأردن. لتحديد تأثير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأبعاده (الالتزام والاستمرارية والشفافية) على استدامة الشركات مع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). ووجدت نتائج الدراسة أن هناك تأثيراً قوياً للشراكات بين القطاعين العام والخاص على استدامة شركات الطيران الأردنية التي استخدمت جميع التأثيرات عالية المستوى. وتبين أيضاً أن لجميع أبعاد الشراكة بين القطاعين العام والخاص أثراً كبيراً على استدامة شركات الطيران الأردنية

وأوصت الدراسة الإدارة العليا بزيادة اهتمام وتركيز إدارات الطيران العليا على مفهوم الاستدامة بالتركيز على مفهوم الشراكة مع القطاع العام. العمل على تحفيز الإدارات التنفيذية لهذه الشركات على ضرورة التركيز على الالتزام والشفافية في ممارسة الأنشطة والعمليات حتى يكون هذا العمل دائم التطوير ومستمر.

دراسة (ساسي وفگران 2025) بعنوان " واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية: دراسة تحليلية للتجربة المصرية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في الدول العربية، مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية في هذا المجال، بوصفها إحدى التجارب البارزة في توظيف الشراكات لتحقيق التنمية المستدامة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح دور هذه الشراكات كآلية فعالة للتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص، بهدف رفع كفاءة استخدام الموارد وزيادة حجم الاستثمارات في قطاعات التنمية الاقتصادية

والاجتماعية. وأظهرت النتائج أن مشروعات الشراكة تسهم بفاعلية في دعم التنمية من خلال الاستثمار في مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة، غير أن نجاحها واستمراريتها يتوقفان على مدى الالتزام بمبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة، باعتبارهما من أهم الأسس التي تضمن تحقيق أهداف الشراكة وتعزيز الثقة المتبادلة بين القطاعين.

دراسة (صفيان و غراب 2024) بعنوان " BOT الشراكة بين القطاع العام والخاص في القانون الجزائري: نموذج عقد البوت".

هدفت الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر، مع التركيز على نموذج عقد البناء والتشغيل والتحويل (BOT) ، وذلك لتوضيح طبيعتها القانونية ودورها في تمويل وإنشاء المرافق العامة دون الاعتماد على الخزينة العمومية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، وشملت العينة النصوص التشريعية الجزائرية وبعض النماذج التطبيقية لعقود البوت في القطاعات الحيوية. واعتمدت الدراسة على أداة تحليل المحتوى القانوني لاستنباط خصائص ومراحل هذا النوع من العقود وتحديد موقعه بين عقود القانون العام والخاص. وتوصلت النتائج إلى أن عقود البوت تمثل آلية فعالة لتطوير المرافق العامة وجذب الاستثمارات الخاصة، لكنها تحتاج إلى مزيد من التأطير القانوني والحوكمة لضمان تحقيق التوازن بين المصلحة العامة وحقوق المستثمرين.

دراسة (ولدلغواطي وآخرون 2023) بعنوان " الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات النقل بين الحتمية الاقتصادية والخيار الاستراتيجي".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال مشروعات النقل، من خلال استعراض أطرها النظرية وتطبيقاتها العملية في مختلف أنواع النقل البحري والجوي والبري والسكك الحديدية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل توضيح الأسس المفاهيمية للشراكة، وأشكالها المتعددة، وآليات توظيفها في قطاعات النقل المختلفة. وقد تم تنظيم محتوى الدراسة في ثلاثة محاور رئيسية: تناول المحور الأول الإطار المفاهيمي للشراكة وأشكالها، وركز المحور الثاني على

تطبيقاتها في مجالات النقل المتنوعة، في حين خصص المحور الثالث لعرض عدد من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

وأظهرت النتائج أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل موردًا ماليًا مهمًا وخيارًا استراتيجيًا لتوزيع المخاطر وتحقيق التوازن بين المصالح المشتركة للقطاعين، كما أثبتت التجارب الدولية فعاليتها في تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية مستدامة، مما يجعلها أحد الحلول الحديثة لتعزيز كفاءة وتمويل مشاريع النقل.

المنطلقات النظرية للدراسة:

المبحث الأول: الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص

المطلب الثاني: أهداف ومجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

المطلب الثالث: الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية

المبحث الثاني: التنمية المستدامة وأثر الشراكة في تعزيزها

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وأبعادها

المطلب الثاني: آليات تعزيز التنمية المستدامة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص

المطلب الثالث: دور الحوكمة والشفافية في دعم الشراكة لتحقيق التنمية المستدامة

المطلب الرابع: التجربة السعودية في ربط الشراكة بالتنمية المستدامة

المنهجية وطرق البحث:

أولاً: منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي نظرًا لملاءمته لطبيعة موضوع البحث وأهدافه. ويهدف هذا المنهج إلى وصف ظاهرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية وتحليلها بصورة علمية منهجية للكشف عن مدى إسهامها في تعزيز التنمية المستدامة. ويسمح هذا المنهج بجمع البيانات وتحليلها واستنباط العلاقات بين

المتغيرات المختلفة، مما يساعد على تفسير أثر هذه الشراكات في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وذلك من خلال تطبيق الدراسة على شركة الاتصالات السعودية (STC) بوصفها نموذجًا بارزًا للشراكة الفاعلة بين القطاعين، ضمن إطار رؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى تحقيق تنمية متوازنة وشاملة.

ثانيًا: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الجهات والمؤسسات ذات الصلة بتطبيق وتنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة، مثل الوزارات الاقتصادية، وصندوق الاستثمارات العامة، والهيئات التنظيمية، وبعض الشركات الخاصة المشاركة في تنفيذ هذه المشاريع.

ثالثًا: أدوات جمع البيانات

تعتمد الدراسة على مزيج من البيانات الثانوية والأولية.

- **البيانات الثانوية:** تشمل التقارير الحكومية، ووثائق وزارة الاقتصاد والتخطيط، وتقارير صندوق الاستثمارات العامة، بالإضافة إلى الدراسات والأبحاث الأكاديمية السابقة المحلية والعالمية ذات الصلة بموضوع الشراكة والتنمية المستدامة.
- **البيانات الأولية:** سيتم جمع البيانات الأولية من خلال استبانة موجهة لقياس اتجاهات المشاركين نحو فعالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية، وذلك باستخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

رابعًا: أساليب تحليل البيانات

سيتم تحليل البيانات التي تم جمعها من الاستبيانات بطريقة علمية ومنظمة باستخدام برنامج SPSS للتحليل الإحصائي، بما يضمن دقة النتائج وموضوعيتها. ويشمل التحليل مرحلتين أساسيتين: التحليل الوصفي والتحليل الاستدلالي. في المرحلة الأولى، سيتم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية مثل

التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية؛ وذلك لوصف خصائص العينة وبيان مستوى استجابات المشاركين تجاه أبعاد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأثرها على التنمية المستدامة. أما في المرحلة الثانية، فسيتم تطبيق الأساليب الإحصائية الاستدلالية لاختبار الفرضيات ودراسة العلاقات بين المتغيرات، من خلال استخدام اختبارات الارتباط والانحدار وتحليل التباين، بهدف تحديد قوة واتجاه العلاقة بين الشراكة ومستويات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وستُفسّر النتائج في ضوء الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، بما يتيح المقارنة بين التجربة السعودية وتجارب الدول الأخرى، والوصول إلى استنتاجات كمية مدعومة بالأدلة حول مدى فاعلية الشراكة في دعم مسار التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

أدوات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من أفراد العينة، نظرًا لملاءمتها لطبيعة البحث الذي يهدف إلى قياس اتجاهات وآراء المشاركين حول أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. تم تصميم الاستبانة بطريقة علمية دقيقة، بحيث تشمل مجموعة من العبارات المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشراكة، وتُقاس وفق مقياس ليكرت الخماسي الذي يتدرج من (موافق بشدة) إلى (غير موافق بشدة). كما سيتم التحقق من صدق المحتوى من خلال عرض الأداة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجالات الإدارة العامة والتنمية المستدامة، إضافة إلى قياس الثبات باستخدام معامل (كرونباخ ألفا) للتأكد من اتساق الإجابات

حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على المملكة العربية السعودية، باعتبارها إحدى الدول التي تبنت نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، وبما يعكس خصوصية التجربة السعودية في هذا المجال.

2. الحدود الزمانية: تشمل الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 2016 حتى عام 2025، وهي المرحلة التي شهدت إطلاق وتنفيذ عدد من مبادرات ومشروعات الشراكة بين القطاعين بهدف دعم التنمية المستدامة.

3. الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحليل أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز التنمية المستدامة من خلال أبعادها الثلاثة:

__ البعد الاقتصادي (تنويع مصادر الدخل وتحسين الكفاءة الاستثمارية)،

__ البعد الاجتماعي (رفع جودة الخدمات وتحسين الرفاه المجتمعي)،

__ البعد البيئي (تعزيز استدامة الموارد وحماية البيئة).

4. الحدود البشرية: تقتصر عينة الدراسة على الخبراء والمختصين في مجالات الاقتصاد والتنمية والإدارة العامة، إضافة إلى المسؤولين عن مشروعات الشراكة في القطاعين العام والخاص، ممن يمتلكون معرفة مباشرة بتجارب تطبيق الشراكة في المملكة.

المراجع:

د. فلاح خلف علي. (2025). تحليل محددات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية* 23، (ملحق 1 للعدد 85)، 31-21.

عودة رجا خلف الحمد & خالد خلف محمد اللافي. (2025). أثر الشراكة بين القطاع العام والخاص في الاستدامة لشركات الطيران الأردنية. *مجلة جرش للبحوث والدراسات*. 25(2)، ..

أحمد جنيدي، & د. أحمد مجدى. (2025). أثر الشراكة بين القطاع العام والخاص على تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة راية الدولية للعلوم التجارية* -403، (14) 4، 433.

ساسى، محمد الأمين، فيجران، & رشيد. (2025). واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية: دراسة تحليلية للتجربة المصرية & *Revue Finance & marchés*, 12(2), 318-334.

آيت بوسعد صفيان & غراب سالمة BOT. (2024). الشراكة بين القطاع العام والخاص في القانون الجزائري: نموذج عقد البوت (Doctoral dissertation, جامعة مولود معمري تيزي وزو).

ولدغواطي, سعيدة, سنوسي, سماعيل, مخلوف & اسماء. (2023). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات النقل بين الحتمية الاقتصادية والخيار الاستراتيجي. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة, 10(1), 234-253.